الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمـة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة افتتاح أشغال اجتماع

السيّدات والسّادة رؤساء المجالس القضائية والنواب العامين

مع الإطارات المركزية لوزارة العدل

السبت 29 فيفري 2020

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

- السيدة والسادة رؤساء المجالس القضائية،
- السادة النواب العامون،
- السيدات والسادة إطارات الإدارة المركزية،
- السيدات والسادة من أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن أجتمع معكم اليوم، أنتم الرؤساء والنواب العامين لدى المجالس القضائية بحضور إطارات الإدارة المركزية، لنتباحث معا الكيفيات العملية لتطوير قطاع العدالة والوقوف على الإشكالات التي تعترض أداءه الحسن.

وأكثر ما يسعدني أن ألتقي مع زملاء المهنة التي جعلتنا نتقاسم لفترة طويلة من الزمن آمال هذا القطاع في عدالة تعمل على إحقاق الحق وإزهاق الباطل.

سيداتي، سادتي، أيها الزملاء، أيتها الزميلات،

تشهد الساحة الوطنية منذ أكثر من سنة كاملة، حركية غير معهودة تنادي بصوت عالٍ بإصلاح شامل لمؤسسات الدولة وأخلقه الحياة العامة بما يخدم أسس الدولة الديمقراطية ويصون الحقوق والحريات.

وفي خِضَمّ هذه الحركية، لم تفارق حناجر المواطنين صيحات المطالبة بقضاء مستقل وفقا لأحكام الدستور، يحترم حقوق الإنسان وضامن للمحاكمة العادلة، قضاء قائم على الشرعية والمساواة، يحمي المجتمع والحريات في إطار القانون الذي يعلو ولا يُعلى عليه.

يتعالى هذا النداء ونفوس المواطنين تصبو إلى جزائر جديدة لا يظلم عندها أحد، جزائر يُكرسُ بها حق المواطنة بكل معانيها، جزائر حقوق الإنسان تتبوء فيها العدالة المكانة المرمُوقة باعتبرها جزء لا يتجزأ من الأمة.

سيداتي، سادتي،

هل يمكننا أن ننسى أن البلد كانت منذ بضعة أشهر في حالة مخاض عسير، لكن بفضل المخلصين لهذا الوطن، تمكنت بلادنا الجزائر من الخروج من مأزقها، لتنفتح أمامها كل آفاق الفرج وتتحقق آمال استرجاع الشعب لسيادته على حقوقه وحرياته ومُقدراته التي أنعم الله بها عليه.

ألم يُقالْ : للباطل جولة ستزول بعد حين،

وللحق صولة ستدوم إلى يوم الدين.

سيداتي، سادتي،

لابد لنا أن نعلم أن المكاسب التي حققتها بلادنا منذ بضع أشهر بفضل يقظة أبنائها، في حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى حمايتها، ويقع على كل واحد منا، كلٌ في مجال عمله واختصاصه أن يُصْدِق النية ويُحسِن العمل وأن يحافظ على هذه الأمانة ويصون هذه الوديعة.

في هذا الإطار، لقد أوقع علينا الشعب، نحن رجال القضاء، مهمة ثقيلة ثقل جبالنا وكَبِيرَة كِبَر صحارينا، متمثلة في محاربة الفساد بشكل خاص وأخلقه الحياة العامة بشكل عام. وكَلفّنا كذلك، بصوته الجَهُور، بإسترجاع الحقوق ووضع حدّ نهائي لحالات الإعتداء على الحريات واستنزاف الموارد الوطنية.

لقد جعلت منا الهَبَة الشعبية العيْنَ اليقظة واليد القوية التي تحمي هذه المكاسب وتضرب بقوة القانون كلَّ ما من شأنه أن يَعترض المسيرة المباركة التي بدأت بلادنا تخطوها نحو التَقدم والإزدهار.

وإذ نحن ماضون في هذا النهج وقد حقق القضاء في ظرف وجيز مكاسب يشهد عليها الجميع، علينا أن نداوم على هذا الدرب، بإعداد عُدَّةٍ أكبر، قوامها إصلاح المنظومة القضائية سواء في مواردها البشرية أو في عصرنة وسائلها أو في إعادة النظر في النصوص القانونية التي تعمل بها أو في استحداث أحكام جديدة مُسايِرةٍ للعصر ومُواكِبةٍ للتطور الإجتماعي والإقتصادي ومُتكَيفةٍ مع المعاملات المستحدثة وأشكال الإجرام الجديدة.

سيداتي، سادتي،

يتحقق هذا الهدف العام في إطار رؤية قطاعنا التي تنطوي على تحديد ثلاثة أهداف خاصة رئيسية، وهو ما يشكل موضوع إجتماعنا اليوم.

إذ يهدف هذا الإجتماع من جهة أولى إلى البحث في الكيفيات العملية لتحسين نوعية العمل القضائي ومردوديته ومن جهة ثانية إلى تطوير أداء مرفق العدالة لاسيما في جانبه المتعلق بتسهيل اللجوء إليه ومن جهة ثالثة تقييم وضعية عصرنة العدالة تمهيدا لتعميم رقمنة العمل القضائي.

لقد أسند الدستور للسلطة القضائية مهمة الفصل في النزاعات، في إطار ضوابط محددة تضمن صدور أحكام تَرقَى من حيث نوعيتها إلى درجة صمودها أمام استعمال طرق الطعن المختلفة.

ولا تتأتى هذه النوعية إلا بالتحكم في المسار الإجرائي الذي يحكم الدعوى القضائية مدنية كانت أم جزائية، التي يتدخل فيها جميع الفاعلين في العدالة من قضاة وأسلاك أمانة الضبط والأسلاك التقنية ومساعدي العدالة.

ويشكل القاضي في كل ذلك الإنشغال المحوري، بداية بتدعيم إستقلاليته والعناية بجانب الأخلاقيات الذي يشكل صمام أمان يضفي المصداقية على عمله. ويتواجد قطاعنا في هذا الجانب أمام تحديات كبيرة بالنظر إلى التركة الثقيلة الناجمة عن أسلوب التوظيف السابق المعتمد أكثر على تفضيل الكم.

هناك آليات أخرى ليست أقل أهمية تساهم في تحسين نوعية الحكم القضائي تمر حتما عن طريق مراجعة منظومة توظيف القضاة وتكوينهم وإعادة النظر في الخريطة القضائية بشكل يسمح بتوزيع مُعَقْلَن للموارد البشرية (القضاة) يأخذ بعين الإعتبار خبرتهم وإستعدادهم لِتَبَوُءِ مناصب المسؤولية.

يضاف إلى كل ذلك ضرورة إعادة النظر في تنظيم وسير وصلاحيات بعض الجهات القضائية بما يضمن تحقيق الفعالية وترشيد الموارد المالية في ظرف نحن في أمس الحاجة لذلك.

سيداتي، سادتي،

تعتبر العدالة كذلك مرفقاً عمومياً، يقدم خدمات متعددة لصالح المواطن والمتقاضي. لذلك أُدرج ضمن أهداف هذا الإجتماع تدارس كيفيات تسهيل حصولهما عليها.

ويدخل في هذا الجانب توسيع العمل بالخدمات الإلكترونية عن بُعد والإستغناء التدريجي عن الشكل الورقي بما يسمح بالإقتصاد في الجهد والمال، وإلغاء مركزية إيداع العديد من الملفات.

إن مساهمة الجميع مُعَوَّلٌ عليها لتحقيق هذا الهدف، وذلك بإقتراح تصور شامل يأخذ بعين الإعتبار حدود التكنولوجيا المتوفرة وسوسيولوجية المجتمع الجزائري.

سيداتي، سادتي،

تواجه العدالة اليوم، في الجزائر كما في الخارج، تحديات كبرى، لكونها مرغمة على مسايرة العصر الذي طغت عليه تكنولوجيا المعلومات. وأن إيجاد حل للكثير من المشاكل التي تُعاني منها يتوقف على مدى قدرتها على عصرنة أدوات تسييرها لتحسين النوعية ولربح الوقت وتوفير الجهد والمال.

لذلك، فقد تقرر في قطاعنا اعتماد الرقمنة الشاملة كهدف تُرَكَزُ عليه كافة الجهود. ومسعانا هذا يتوافق بتمامه وكماله مع هدف السلطات العليا في البلاد المتمثل في المرور بدون تمهل إلى مجتمع المعلومات.

وتشكل رقمنة الإجراءات القضائية حجر الزاوية في هذا المسعى سواء المدنية منها أو الجزائية، معتمدين في ذلك أسلوب التدرج لضمان خُطى ثابتة وأكيدة، توصلنا إلى مصف الجهات القضائية الأجنبية المتطورة.

غير أنه لابد من التأكيد في هذا الصدد أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على درجة اقتناع كل واحد منا بجدْوَاه، وعلى سعي الجميع لتجاوز الترددات التي قد تراود البعض منا، وهي ترددات متوقَعة لكن ليست مستحيلة المعالجة.

سيداتي، سادتي،

تلكم هي بعض جوانب رؤيتنا لتطوير العمل القضائي، ستجدون تفصيلا عنها، ضمن وثيقة ستعرض عليكم وتسلم إليكم لاحقا، وأني متأكد أن السادة المقررين الذين يعرضون علينا تقارير أفواج العمل المشكلة سيتناولون جميع هذه الجوانب وغيرها بالدراسة والتحليل.

وسأكون في ذلك مستجيبا لجميع الإقتراحات التي تَصُبُّ في هذا الإتجاه تحقيقا لمصلحة الوطن والمواطن.

ببركة الله، سنشرع في أشغالنا بدعوة السادة المقررين لتقديم عروضهم، تليها مناقشات حول ما ورد فيها، وبعدها سيتاح للسادة إطارات الإدارة المركزية التدخل مع فتح باب النقاش مجددا، لنخرج على إثر ذلك بتصور لمعالم خارطة الطريق التي سيعكف كلنا على نجاحها بإذن الله تعالى وبركته.

شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد وزير العدل، حافظ الأختام

بلقاسم زغماتي